العرب
الأربعاء 2021/01/13
السنة 43 العدد 11939

خيارات بايدن في سوريا

بهاء العوام
صحافي سوري

القوات الأميركية تدفع بتعزيزات عسكرية إلى محافظة دير الزور شرق سوريا. ليس بأمر من الرئيس المنتخب جو بايدن، وإنما تمهيدا لما ينتظر فعله من ساكن البيت الأبيض الجديد حيال أزمة تقترب من إتمام عقدها الأول دون بوادر حل سياسي.

التعزيزات تلت تصاعد عمليات داعش شرق نهر الفرات، وسواء كان ذلك مدبّرا من دمشق وحلفائها أم لا، فإن حربا جديدة ومحدودة على الإرهاب هناك تلوح في الأفق، وقد ترسم محددات سياسة بايدن في سوريا خلال سنوات حكمه.

التعزيزات أيضا جاءت بعد هدوء التوتر بين قوات الدفاع الوطني التابعة للحكومة وقوات الأسايش في مدينة القامشلي. وبالنسبة إلى الرئيس بايدن الذي يعتبر الأكراد حلفاء تجب حمايتهم، فإن كل من يرفع السلاح ضد هؤلاء الحلفاء هو إرهابي لا بدّ من مطاردته. فكيف إن كان هذا الإرهابي مدعوما من روسيا أو إيران أو حتى تركيا التي لا يبدو الرئيس المنتخب مهتما بمخاوفها إزاء تأسيس إقليم كردي سوري يمثل امتدادا لنظيره وجاره العراقي، ويلهم أبناء القومية ذاتها في بقية دول الجوار.

قد تبدو فكرة التقسيم مغرية لبايدن، وهو من أنصارها منذ أن طرحت إبّان الغزو الأميركي للعراق.

كان بايدن نائبا في الكونغرس فقط، أما اليوم وقد أصبح رئيسا للولايات المتحدة وتبدو الظروف مواتية جدا للتقسيم في البلدين، فربما يمضي في مشروعه المؤجل منذ نحو ثلاثة عقود.

هنا يكون ما تركه سلفه دونالد ترامب إرثا قيّما، وتكون الوصايا التي تركها المبعوث الأميركي السابق بالنسبة إلى الملف السوري والتحالف الدولي ضد داعش، جيمس جيفري، هي ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.

فكرة التقسيم في سوريا مغرية لبايدن وهو من أنصارها منذ أن طرحت إبّان الغزو الأميركي للعراق وكان حينها نائبا في الكونغرس واليوم وقد أصبح رئيسا تبدو الظروف مواتية للدفع بهذا الاتجاه

جيفري دعا الإدارة الجديدة للبيت الأبيض إلى مواصلة نهج ترامب في التعامل مع الأزمة السورية. وأبرز إنجازات ترامب في هذه الأزمة على مدار السنوات الأربع الماضية، هي هدم "دولة" الدواعش، وعرقلة تطبيع دول العالم مع "الرئيس" بشار الأسد، ومنح أراض مجانية لتركيا شمال البلاد، ودعم إنشاء إقليم كردي مستقل شرق نهر الفرات. قد تبدو هذه الإنجازات متناقضة قليلا، ولكنها تمنح الإدارة المقبلة للبيت الأبيض مرونة في التعامل مع الأزمة وفقا للمصلحة الأميركية العليا.

في دعوته إلى تبني نهج سلفه في الأزمة السورية، يترك جيفري للرئيس المنتخب ثلاثة خيارات أسس لها ترامب وفق مستجدات المنطقة على ضوء علاقة بلاده مع إيران وروسيا وتركيا، الأول هو إعادة الشرعية إلى الأسد بعد إجراء إصلاحات داخلية تنفيذا للقرار 2254، والتعاون مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب، والتخلص ممّا بقي لديه من أسلحة كيمياوية، ثم "محاسبة" مرتكبي جرائم الحرب التي وقعت خلال عقد من الأزمة، وأخيرا ضمان عودة "حرة" و"كريمة" للاجئين والنازحين.

الخيار الثاني المستشف من تلك المقابلة الصحافية التي أجراها جيفري مؤخرا، وهو أيضا لا يتضمن إسقاط النظام، يتمثل بتقسيم سوريا إلى عدة أجزاء. وجود هذا الخيار هو حقيقة لا يستطيع أحد نكرانها، وهي ما تدفع بغالبية الأطراف الدولية والمحلية المعنية إلى المماطلة في حل الأزمة، إمّا لأنها تفضل هذا الخيار وتعمل على تمرير الوقت كي يتحوّل إلى خيار يتيم، وإمّا لأنها تستفيد من عصاب التقسيم لتخويف خصومها ومنافسيها، ودفعهم نحو تنفيذ مقترحاتها وخططها لحل الأزمة في البلاد.

المبعوث السابق يقول إن الجيش التركي في إدلب السورية بات يقدّر بعشرات الآلاف، وهو بدعم من الأميركيين والأوروبيين، يستطيع عدم إعادة المحافظة إلى سيطرة "الدولة".

ومع اعتراف واشنطن بتبعية الجولان المحتل لإسرائيل، وتوسيع دائرة دعمها للأكراد شرق نهر الفرات اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، إضافة إلى قبولها بالوجود العسكري الروسي في سوريا إلى الأبد، نستنتج أن مشروع تقسيم سوريا وارد، ولم تصرف الولايات المتحدة النظر عنه مهما ادّعت عكس ذلك في وسائل الإعلام.

مع أخذ المعطيات السابقة بعين الاعتبار، يصبح خروج إسرائيل والولايات المتحدة وتركيا وروسيا من سوريا مستبعدا، ولا يتبقى إلا إيران التي يريد بايدن عقد اتفاق جديد معها ومصالحتها بمجرد دخوله إلى البيت الأبيض. لن يسمح الرئيس المنتخب للخمينيين ببناء قوة عسكرية جنوب سوريا على غرار حزب الله جنوب لبنان، ولكنه لن يحارب ميليشياتهم التي تغلغلت في المجتمع السوري فكرا واقتصادا وسياسة، خاصة وإن وافقت طهران على وضع ضوابط أميركية لبرنامجيها النووي والصاروخي.

يعرف جيفري أن إيران لن تخرج من الدول العربية التي تهيمن عليها دون حرب تجبرها على ذلك. ولأنه يجهل إن كانت المنطقة تنتظر حربا فعلا، أم أنها مقبلة على صفقة جديدة بين بلاده وطهران، وضع خيارا ثالثا أمام الإدارة الأميركية الجديدة يتمثل بتعليق أزمات الشرق الأوسط إلى أجل غير مسمى. وهذا يعني الاستمرار بتقليم أظافر الخمينيين خارج حدودهم حتى بعد إبرام اتفاق يضبط برنامجهم النووي، وهو عكس ما فعل الرئيس الأسبق باراك أوباما في اتفاق لوزان عام 2015.

ولأن أولويات عديدة تتقدم أزمات المنطقة على أجندة بايدن في السياسة الخارجية، يمكن أن يكون خيار جيفري الثالث هو الأكثر واقعية، خاصة وأنه تجنب الخوض كثيرا في أزمات العراق وسوريا واليمن ولبنان خلال حملته الانتخابية. وكأن لسان حاله يقول إن إدارته لن تسعى إلى استقرار الشرق الأوسط إن جرت الرياح على عكس ما تشتهي سفن الديمقراطيين في تنفيذ أجندة أميركية تعيد فيها الولايات المتحدة صياغة التحالفات والاتفاقيات الدولية بما يناسب تطلعاتها في المنطقة والعالم عموما.

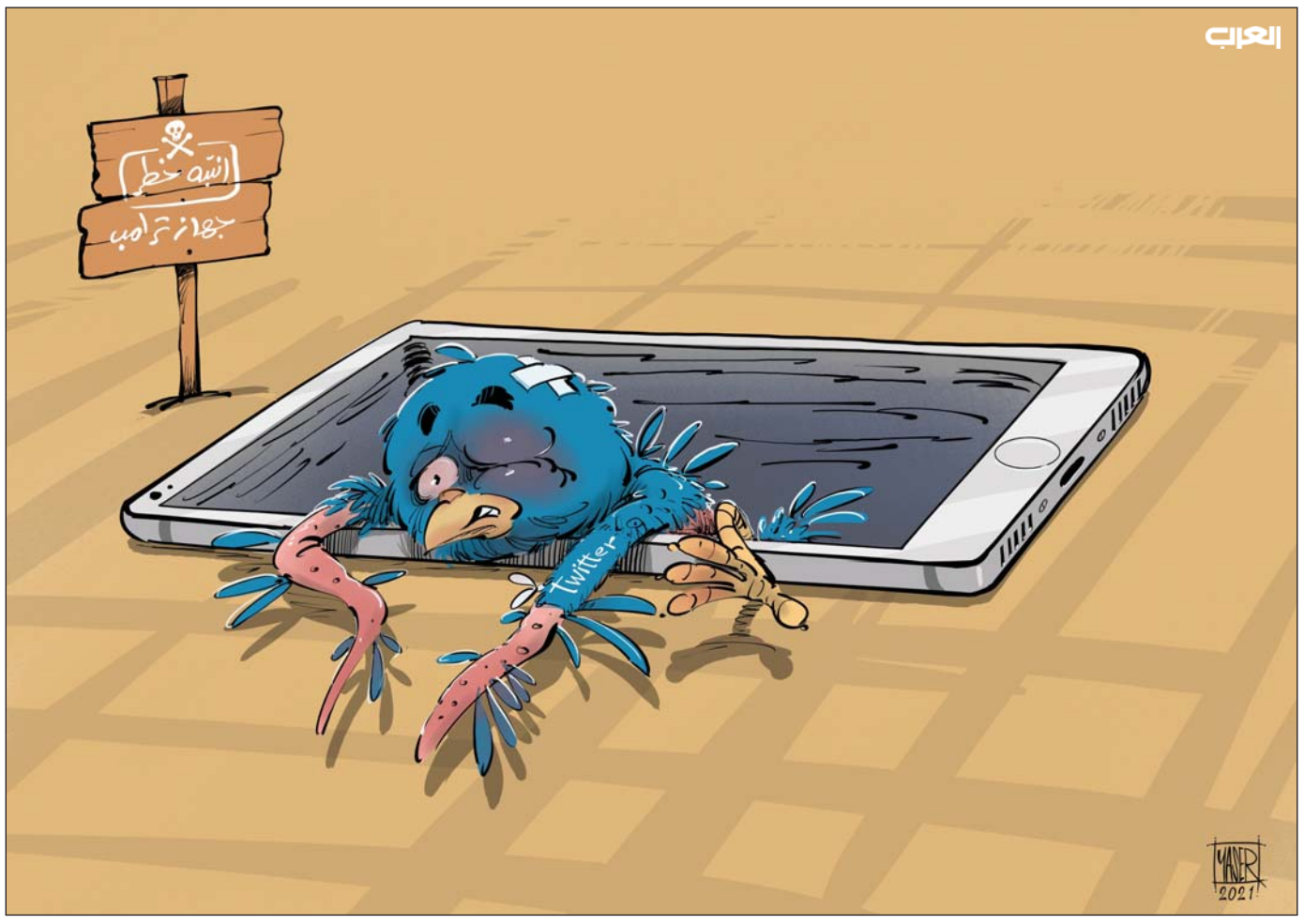

تلك الحماقة التي

علي الصراف
كاتب عراقي

ما الذي دفع الرئيس دونالد ترامب إلى أن يرتكب تلك الحماقة التي تدفع اليوم إلى محاولة عزله أو محاكمته؟ وما الذي جعله يعتقد أن بإمكان متظاهرين يحتشدون أمام مبنى الكونغرس أن يقلبوا نتيجة الانتخابات؟

هل يكفي "الانفصال عن الواقع" لكي يقدم تفسيرا؟ أم إنها مشاعر العظمة المفرطة؟ أم الـ75 مليون ناخب الذين صوتوا له؟ أم مزاعم التزوير التي لم تثبت صحتها المحاكم؟

الديمقراطية، ليست انتخابات فحسب. إنها إجراءات أيضا. والكونغرس كان يقوم بعمل ذي طبيعة إجرائية، للمصادقة على النتائج التي قدمتها المجمعات الانتخابية في ولايات البلاد. هذه المجالس نفسها كان عملها إجرائيا أيضا. بمعنى أنها، بعد فرز الأصوات، عرفت من هو الذي فاز بالأغلبية، وكان من الطبيعي وفقا للنظام القائم، أن يتم منح الفائز كل أصوات الولاية (باستثناء ولايتين توزعان الأصوات حسب النسب). فكانت النتيجة ما كانت. فلماذا ظل يُنكر ويستنكر؟

وهو يكذب كلما تنفس. ولعله لا يكذب على الناس، ولكنه يكذب على نفسه بالدرجة الأهم، والأكثر خطورة.

صحيفة "واشنطن بوست" ظلت تتابع أكاذيب ترامب منذ مطلع رئاسته، وأنشأت قاعدة بيانات للكذبة وما يقابلها من الواقع، وانتهت إلى أن ترامب أدلى بـ1628 كذبة في غضون 300 يوم، وتوقعت أن يتجاوز الرقم ألفيْ كذبة عندما تنتهي مدة رئاسته. أي أنه كان يكذب 5.4 مرات في اليوم الواحد.

مزاعم تزوير الانتخابات ظلت مزاعم، لأن المحاكم لم تتمكن من إثباتها. وبالنسبة إلى دولة قانون، فإن تلك المزاعم كان يجب أن تتوقف كليا. فعندما يقول القضاء كلمته، يتعين أن تكون الكلمة الفصل. تلك هي القاعدة. أما أن تجادل فيها، فكأنك تنكر على القضاء حقه. وأما أن تبقى المزاعم لتشكل حافزا لأعمال احتجاج، فتلك زيادة خارجة عن الحد.

أصوات الناخبين الـ75 مليونا، ضخمة بالفعل. إلا أنها أقل في النهاية من الـ83 مليونا الذين صوتوا للطرف الآخر. فإذا كان من المنطقي أن تقبل بأحد جانبي النتيجة، فمن المنطقي أيضا أن تقبل بجانبها الآخر. وحتى لو كانت هناك أعمال تزوير، ولا يمكن إثباتها، فلقد توفرت وسيلة أخرى للتأكد من الحقيقة.

الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الشيوخ في ولاية جورجيا، كررت النتيجة نفسها. فاز المرشحان الديمقراطيان بالفارق الطفيف نفسه الذي فاز به جو بايدن في الانتخابات الرئاسية. ووسط أجواء الاتهامات والمزاعم والشكوك، فقد كانت تلك النتيجة تكفي لكي تلقم الشكوك حجرا. تلك الانتخابات، كانت إلى حدّ بعيد نوعا من انتخابات "إعادة" رئاسية في تلك الولاية. ولو جرت مثلها في كل الولايات الأخرى فمن الأرجح أنها سوف تكرر الشيء نفسه. وعلى أي حال، فإن ولاية واحدة تكفي، لتقدم الشاهد الأخير. فلماذا تمسّك ترامب بمزاعمه؟ ولماذا انساق إلى التعويل على أن يتمّ قلب الخلاصات الإجرائية التالية؟

أعضاء الكونغرس يملكون الحق بالاعتراض. يكفي عضوان فقط، لكي تجبر المجلس على أن يجري نقاشا حول المسألة. هذا النقاش يعود ليستند إلى أسس ومبررات. والقانون والمحاكم من أهمها. وعندما يقوم المجلس بالتصويت بعد ذلك، فإن المسألة تنتهي عند هذا الحد. لا شيء يبرر أي عمل آخر.

حسابيا، ما كان للاعتراض أن يُسفر عن تغيير النتيجة. وهو ما يعني أن الإجراءات ذات الطبيعة الاحتفالية أو الشكلية، كانت سوف تنتهي إلى الشيء نفسه، حتى ولو توفر لها عدد كبير من الشيوخ والنواب الجمهوريين. الحساب واضح. فعدا عن النواب والشيوخ الديمقراطيين، فإن عددا كبيرا من النواب والشيوخ الجمهوريين، أعربوا سلفا، عن عزمهم على تصديق النتيجة. فكيف كان يمكن لاقتحام مبنى الكونغرس أن يقنع من لم يقتنع من الأساس؟ وهل سبق للتظاهرات أن أدّت إلى تغيير القواعد في الولايات المتحدة؟ وهل كان من الجائز استخدام المتظاهرين لابتزاز نواب وشيوخ الكونغرس؟

لقد أظهر بعضهم من الجمهوريين ميلا واضحا لتحمل ضغوط ترامب والصمت على حماقاته، احتراما لقاعدتهم الانتخابية، أو لحاجتهم إليها، وليس بالضرورة لرضاهم بتلك الضغوط والحماقات. ولكن هناك الكثير منهم أيضا ندد به وعارضه ورفض مزاعمه. هؤلاء حتى وإن كانوا أقلية، فإنهم، حسابيا على الأقل، قوة حاسمة. فبأي معنى ظل ترامب يعتقد بأنه عندما يدفع الغوغاء إلى اقتحام الكونغرس كان سيعود ليكسبهم؟

نائب الرئيس مايك بنس، رفض الأخذ بالتعديل الـ25 من الدستور الذي يسمح له بعزل ترامب، لسببين واضحين: الأول، هو أن كل ما بقي من زمن سلطة ترامب أقل من أسبوعين. والثاني، هو أولئك الـ75 مليون ناخب. ولكنه عاد ليُبقي هذا الخيار قائما، خشية من حماقات أخرى. وهي إشارة واضحة إلى الرئيس ترامب بأن ينضبط في تصرفاته. الحقيقة التي تتخفى من وراء كل ذلك، تقول شيئا واحدا، هو أن الرئيس ترامب مختلّ عقليا.

عزل ترامب أو تقييد قدرته على التصرف خلال الأيام الباقية من رئاسته لا يكفيان لمعالجة المشكلة وقد لا يكون من المفيد محاكمته أصلا فالمختلون عقليا لا جناح عليهم تلك هي القاعدة

نكرانه للواقع، ومعاندته للمنطق، وأكاذيبه التي لا تنتهي، وتجاهله للحقائق حتى الحسابية منها، ورفضه الإقرار بسلطة القانون، كل ذلك يقدم دليلا لا لبس فيه على أن هذا الرجل يعاني من خلل عقلي، وأنه يحتاج إلى مراجعة طبيب.

إنه مهووس ليس بالسلطة. هذا افتراض جزئي سوف يُثبت أنه خاطئ. إنه مهووس بنفسه أولا. والهوس، مرض حقيقي. وهذا ما يجعل أفعاله ذات الطبيعة الهستيرية لا تراعي شيئا آخر من الحقائق الواجب أخذها بعين الاعتبار.

المهووس، يتجاهل البسيط من الحقائق، ويبالغ في ردود أفعاله. والشيء الوحيد الذي يخشاه هو الردع. لأن الوجه الآخر للهوس هو الخوف الشديد.

عزل ترامب، أو تقييد قدرته على التصرف خلال الأيام الباقية من رئاسته، لا يكفيان لمعالجة المشكلة. وقد لا يكون من المفيد محاكمته أصلا. المختلون عقليا، لا جُناح عليهم. تلك هي الأخرى، قاعدة.

يمكن للكونغرس أن يفعل ما يشاء. ويحق للسيدة نانسي بيلوسي زعيمة مجلس النواب أن تغضب، لتبحث عن أيّ سبيل لعزل هذا الرجل. إلا أن العطف على المريض يظل واجبا.

لا توجد في تاريخ الولايات المتحدة سوابق لكيفية التعامل مع رئيس مختل عقليا. ولكن هذه هي الحياة. إنها تقدم الجديد دائما، وتثير تحديات مختلفة. ويحسن التعامل معها بغضب أقلّ، وانفعالات أقلّ.

هذا النوع من الأمراض لا يظهر فجأة. إنه ينمو ببطء. وليس من الغريب على الإطلاق، أنه احتاج إلى أربع سنوات في السلطة لكي يكشف عن نفسه بتلك الدرجة المروعة، وخاصة عندما شوهد في حفل داخلي (بشاشة هاتف ابنه) وهو يتابع من دون أسف مجريات اقتحام الكونغرس وأعمال الغوغاء. وهو لم ينتقد تلك الأعمال إلا عندما رأى العاقبة ماذا تعني بالنسبة إليه. أي فقط عندما اجتاحه الخوف.

هذا الرجل يستحق العطف، لا العقاب. إنه بحاجة إلى الذهاب إلى المستشفى وليس إلى السجن.